التكامل الاقتصادي العربي :
الدّوافع ... والطموح ... والمتغيّرات
مع إشارة خاصّة لدول الخليج

د. ابراهيم صقر *

بحث مقدم الى ندوة

امكانات دول الخليج فى التنمية وفى دعم الاقتصاد العربي التي يقيمها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ــ العراق

٢٩ ــ ٣١/ آذار / ١٩٧٥

* خبير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واستاذ العلاقات السياسية الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ــ جامعة القاهرة .

السياسة والاقتصاد أولاد عم . أنهما عاده وجهان لعمله واحدة ومرتبطان تأثيرا وتأثرا ، وليس من السهل في كثير من الاحوال أن ندرس القضيه اقتصاديا دون أن نأخذ في اعتبارنا جوانبها السياسية أو ندرس موضوعا سياسيا دون أن نتناول في دراستنا ما يتصل بالموضوع من الجوانب الاقتصادية .

والكثير من الاهداف السياسية المربوطة بالمشاعر القومية مثل تحقيق الوحدة القومية في منطقة معينة يمكن أن نرى القوى والدوافع الاقتصادية في الدفع نحو تحقيقها وفي الشكل الذي تتخذه وفي الاتجاهات التي تتحوها .

والاطار السياسي الذي تتحرك في نطاقه الاشياء ، بما فيها الاقتصادي منها ، عامل خطير الاهمية في توجيه حركة النشاطات الاقتصادية دفعا أو تعويقا .

ويتوقف الكثير والكثير جدا على الظروف والاتجاهات السائدة ، كما يتوقف الكثير والكثير جدا على الارادات السياسية صاحبة السلطة في اتخاذ القرارات السياسية الملزمة . وهي الارادات التي تعبر عن اتجاهات سياسية معينة تخدمها وتدعمها . وهذا يظهر بوضوح في أي نشاط يتناول العلاقات بين أكثر من دولة أو وحده سياسية . ويبرز بشكل اكبر حين يكون الهدف من الحركة تحقيق ارتباط أكبر وأوثق ولمدد طويلة ومستمرة . الامر الذي يكون له أثر عميق وبعيد على الاوضاع — السياسية والاقتصادية — في الوحدات السياسية الداخلة في مثل هذا الارتباط .

وهناك الكثير من الظروف تحدث الحركة بين الدول بها او على أساسها أو في اطارها .. هذه الظروف قد تكون مشجعة أو دافعة الى اتجاه أو آخر ، تتحقق به في الظروف الجديدة — مصلحة أكبر ، أو تتحقق به — في الظروف الجديدة — قدرة أكبر على مواجهة التحديات .. أو على تحقيق الاهداف .

ومن الاتجاهات الصاعدة التي يزداد ظهورها وبروزها كل يوم الاتجاه العام نحو الوحدات السياسية الاكبر .

فلقد أدى ما حدث ولا زال يحدث من تطور ثوري في وسائل النقل والمواصلات بل وما حدث ولا زال يحدث من تقدم تكنولوجي على وجه العموم .. أدى الى زيادة ربط الوحدات السياسية بعضها بالبعض الاخر ، كما أدى الى زيادة القدرة التنظيمية على ادارة الوحدات الاكبر ومعالجة شئونها وبكفاءة . والى زيادة ربط هذه الوحدات السياسية مع الخارج عمقا واتساعا والى زيادة التفاعل بين الداخل والخارج في عالم اليوم الذي نعيش فيه .

هذه التطورات جعلت قيام الوحدات السياسية الاكبر والاقدر والاكفأ أمر ممكنا . وقد برزت للعيان المزايا الواضحة التي يمكن أن تتحقق من قيام الوحدات الكبيرة بقيام البعض منها فعلا .. الامر الذي زاد من قوة الدفع في هذا الاتجاه .

ومن الجدير بالملاحظة والذكر — هنا أن التطورات السائدة والمستمرة ، وبشكل متزايد ، في ظروفنا الراهنة تزيد من قوة الدفع للحركة نحو الوحدات الاكبر .

ولا نظننا بحاجة الى أن نؤكد ما يمكن أن يتحقق من خير بقيام الوحدات السياسية الاكبر عن طريق وجود سوق اكبر وقيام انتاج أكبر وأكثر تنوعا ومن ثم يقوم المجتمع على قاعدة أوسع وأصلب .

كذلك يمكن أن نشير الى ما يمكن أن يتحقق على هذا الاساس من تخصص أدق وأكثر كفاءة مع الافادة من التركز وما يمكن أن يتحقق من الوفورات .. كل هذا يحقق كفاءة أعلى وتكلفة اقل تكون أعود على العموم وتحرك أصحاب المصالح التي تعبد بدرجة اكبر منها الى الدمع في نفس الاتجاه لتحقيق أقصى مصلحة لها .

ولسنا في حاجة الى ما يؤكده رجال الجيوبولتكس من مزايا المساحة الاكبر في عمومها بكمياتها وما توفر فيها من تنوع أكثر بل وما يمكن أن يتحقق لديها من تخصصات أدق ونوعيات أحسن تكون الحصيلة النهائية بها أعظم كثيرا من مجرد حاصل الجميع ..

هذا الى جانب ما يحققه الحجم الاكبر أو المساحة الاعظم من عمق مفيد له جدواه العسكرية وله اهميته فيما يمكن من تحقيق درجة أكبر من الانتشار .

ويمكن أن نجمع الكثير مما أشرنا اليه في قوة أكبر في حوزة الوحدة السياسية الاكبر أو الوحدات السياسية التي تترابط معا في حركتها على تحقيق أهدافها وذلك في عالم لا زال لما يستحوذ عليه الوحدة السياسية من عناصر القوة فيه أهميته الكبرى في وزنها وفي قدرتها على الحركة عموما وحركتها في المجتمع الدولي ، مع

الاخرين وفى مواجهتهم ، على تحقيق أهدافهـــا .

كذلك فان ما يتسم به عالمنا الراهن من أهمية التقدم التكنولوجى والبحث العلمى وما يقتضيه ذلك من جهود ضخمة ، بشرية ومادية أخرى ، لا يقدر عليها الا القادرون .. مع قيمة التقدم التكنولوجى والبحث العلمى الضخمة فى التقدم وفاعليته الاكبر مع الحجوم الاكبر .. كل ذلك يجعل للابعاد الكبيرة أهمية خاصة ومتزايدة .

لا غرو اذن أن يكون الاتجاه العام نحو الابعاد المتزايدة لكل شيء ، وأن يكون هذا الاتجاه عاما ومتزايدا وهذا واضح فى الاتجاه نحو التكتلات حتى بين الدول الكبرى .. والاتجاه نحو المزيد من العمل المشترك بـين أصحاب المصالح المشتركة في مجال أو آخر أو فى عـدة مجالات .

وهذا واضح على مستوى العالم جميعا .. ذلك العالم الذي يعيش عصرا تلاشت فيه المسافات الامـر الذي حدى بالبعض الى أن يسميه عصر العالمية Globalera أو عصر العالم الواحد (Oneness of the World) .. وهو كذلك واضح على المستويات الدولية المختلفة نوعية واقليمية ...

والوطن العربي نفسه يعيش هذا العصر ويمارس الحركة فيه بهذه الروح ويكفي أن نشير هنا الى مجالات العمل العربي المشترك ومجالات العمل البترولي المشترك ومجالات العمل على مستوى دول عدم الانحيـاز والدول النامية بل وعلى مستوى العالم جميعا فى الامم المتحدة وغيرها من المجالات .

ذلك ان الواقع العالمي بما يحدث فيه من تكتل وترابط وما يتحقق بذلك من خير أكبر للاطراف الداخلة فيه يزيد من الاغراء بالسير فى نفس الاتجاه العام والقيام بالمزيد من النشاطات المشتركة الاكثر فاعلية وجـدوى للجميع . واذا كانت القوى المختلفة فى عالمنا الراهن ، وحتى القوى الكبرى منها تدخل بجدية فى تكتـــلات مختلفة تزيد بها فاعلية على فاعلتها وتأثيرا على تأثيرها ، فى أحلاف أو تكتلات اقتصادية .. فما احرانا نحن الدول الاصغر والاقل قدرة بأن نتكتل ويكون عمل مشترك بين أصحاب المصالح المشركة فينا على طريق تحقيق اهدافنا بفاعلية اكبر .. اذا كانت هذه هي سمة العصر الذي يتبناها بل وان نمسك بها فقـد يكون بهـــا الطريق الوحيد لقوة اكبر وفاعلية اعظـم .

وأكثر من ذلك فقد يكون بها الخلاص ، فمواجهة دولة عملاقة أو كبرى تقتضي — فيما تقتضي — مواجهة جماعية ومن ثم اقدر ، من الدول الاقل وقد لا تكون مخرج في مواجهة التحدي المشترك — على العموم — الا بالتجمع والترابط فى المواجهة .. ويمكن أن نشير على سبيل المثال وهى ظروفنا الراهنة الى الوجودالصهيونى الدخيل بين ظهرانينا والامبريالية التي تسنده .

واذا كانت القوى التي تتحدانا وتصر على استمرار استغلالنا — وعلى قوتها فرادى — تتجمع معـــا لمواجهتنا .. لاستمرار استغلالنا وحرماننا من حقوقنا وعرقلة تقدمنا فان ذلك يوجب علينا أن نتحرك بسرعة وحسم للم شملنا وسد كل ثغرة بيننا وتجميع كل قوة معنا فى هذه المواجهة التى يتجمع فيها الاقوياء ضدنا ، ويكفي أن نشير على سبيل المثال الى الاوبك والاوابك فى مواجهه وكالة الطاقة الدولية .

واذا كان المستغلون الاقوياء يتجمعون للابقاء على استغلالهم ويعوق حركتنا على طريق استعادة حقوقنا بعد حرمان طويل ومعاناة فما أجدرنا بأن نقف معا ، وان نقف ومعنا غيرنا ، وان نقف مع غيرنا بكل مانضيف الى قوتنا وندعم مركزنا جميعا فى الصراعات المصيرية التي لا بديل امامنا لمواجهتها . وان نترابط معا بمـا يزيد قوة الدفع على طريق نموتا وتقدمنا جميعا بما يرفع مستوى شعوبنا باقصى سرعة ممكنة ويعوضها عما فات وساعدها على أن تلحق بسرعة بركب التقـدم .

ومن المهم — فى الموضوع الذى نتناوله — أن نأخذ فى الاعتبار الاطار الدولى المساند وأثره على التكتل واتجاهه ودرجه ومحتواه .

وفى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية نلاحظ أن قـوى الاستقلال والتحرر عموما ، وفى منطقتنا تجد نفسها فى مواجهة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تحاول جرها الى الاحلاف العسكرية ومنها حلف بغداد (حلف الوسط الان) .. وتقاوم منطقتنا هذا الاتجاه وتتبنى سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وتتحرك على هذا الطريق فى عمل جماعى مع الدول التى تقارب معها فى هذا الاتجاه بل وفى تعاون مع القوى التى تشـــترك معنا فى مواجهـــة التحدى وان اختلفت معنا فى الاتجـــاه وهى فى ذلك وقبـل ذلك تحاول أن تركز على تدعيم قدراتها الذاتية اقتصاديا وعسكريا فتتحرك على طريق التعاون العربـــى الاقتصادي والتعاون العربي العسكري فى الخمسينات من هـذا القـرن .

واذا كانت المرحلة الراهنة التي نعيشها ـ مرحلة توازن الرعب النووي ـ تحقق في الوضع الدولي درجة اكبر من المرونة وتوفر لقوى التحرر والتقدم درجة اكبر من حرية الحركة .. فان هذه المرحلة ايضا تتسم بالتركيز على بلاد العالم الثالث بدرجة ملفتة للنظر .. وتستعمل في الصراع في العالم الثالث وعليه كل الوسائل التي يمكن استعمالها فيه . ويزيد من حدة الصراع أن العالم يمر بحالة استقطاب هذا الاستقطاب ينعكس نفسه على العالم الثالث ويؤثر فيه .. ويظهر حدة الانعكاسات بشكل اقوى على المناطق ذات الاهمية الخاصة ، ومنطقتنا ذات اهمية خطيرة ـ اقتصادية واستراتيجية وسياسية ـ ومن ثم يشتد فيها وعليها الصراع ويحتد .

ولهذا نجد أن محاولات التكتل ومنها التكتل الاقتصادي ـ وهو هام ـ يحتمل ان يؤثر عليها التضارب أو التباعد في الايديولوجيا أو الاتجاهات السياسية من ناحية امكانية التكتل ودرجته ومحتواه . وقد يكون التأثير ذا وزن بحيث يكون تردد حتى في الدخول في التكتل .

وكما كان التناقض بارزا والصراع المتصل به حادا كلما كان التكتل لا يتمتع بالرسوخ والاستقرار وكلما كان التوافق السياسي الاقتصادي اكبر كلما كان التكتل قائما على اسس ارسخ واكثر استقرارا . ويرى الاستاذ جاردنر ـ مثلا ـ ان :

"Nations are unlikely to surrender power to community institutions unless they are consistent with their interests. Thus economic inegration cannot run too far ahead of political integration. When a sense of political solidarity is lacking . . . economic negotiations are bound to be affected.

"Nations do not like to lend financial assistance in support of policies they do not approve."

واذا كان لايعقل أن نقول بضرورة وجود التشابه الكامل في الاتجاهات فاننا لا يمكن الا أن نقرر أن من الضروري ان يكون هناك حد ادنى من الارضية المشتركة ينبثق منها التكتل وينمو بها ثم تنمو به . ولابد أن يحقق التكتل مصلحة اكبر ومعقولة لكل الاراف الداخلة فيه والا فلا حكمة من هذا الدخول وكما يقول الاستاذان بالدفورد ولنكولن :

"In general, the strength of any (international) arrangement bears a direct relationship to the depth and span of the mutuality of interests of the parties."

وقد لا تكون المصالح التي ستتحقق للاطراف الداخلة في التكتل متشابهة ، وقد لا تكون متساوية ، المهم هو أن يحس كل طرف أن النتيجة النهائية للتكتل فيها خير اكبر له ـ بشكل أو اخر ـ بدرجة أو أخرى ـ مما يتحقق له بغير هذا التكتل .

واذا كانت التكتلات تتجه الى أن تلعب فيها دوله « كبرى » في المنطقة دورا قائدا في الحركة على طريقها الامر الذي قد يثير ـ أو قد يثير معه المضادون للتكتل في الداخل أو الخارج ـ المخاوف لدى الاطراف الاصغر من احتمال سيطرة وتحكم الطرف الاكبر ، فان هناك عده ضوابط على هذا الاحتمال .

ذلك ان الدنيا تغيرت وظروف الاطار الدولي السائد لا تسمح بالسيطرة والتحكم والاستغلال ، ولا تستطيع الدولة « القائدة » أن تفرض بسهوله شيئا على غيرها عن طريق القهر والعنف .

بل ان الدور القائد للدوله « القائدة » يجعل من واجبها ـ وهي تبني الاتجاه الصاعد في التكتل ـ أن تبذل جهدها للتوفيق والتنسيق لحل التناقضات الثانوية بين الاطراف المختلفة حتى تكون تترابط اكبر وجهد مشترك اكثر فاعلية على طريق تحقيق التكامل وتدعيمه ، والمساعده بفاعلية اكبر على تطوير الرأي العام في الوحدات السياسيه الاخرى بما يزيد قوة الدفع داخلها نحو الدخول في التكتل وتدعيمه .

وعلى الدولة « القائدة » أن تتصرف فى لباقة فتركز على المصلحة الاقليمية فى التكتل وتبرزها وتركز على الحد الادنى من الارضية المشتركة للعمل المشترك وتبرز فى ذلك الصالح المشترك وهى من ثم تحقق فائدة أخرى من حيث أنها تمهد — ما أمكن — لتوسيع رقعة هذه الارضية المشتركة .

كما ينبغي أن يظهر التعاطف مع الدول الاقل نموا والاقل حظا على العموم من غيرها بحيث تقترب الفجوة بينها وبين غيرها .وبعمق هذا التعاطف ارتباط هذه الدول بالتكتل .

وينبغى أيضا أن تشجع الوحدات الاصغر ويبرز دورها الايجابى المفيد فى التكتل ويوفر لها الشعور بالانتماء والاعتزاز به والامان — عن طريقه — من المخاطر فى الخارج ، وذلك مع تعاطف يغرى بتوثيق الارتباط به، لا تهجم أو تحكم يؤدي الى الخوف من الارتباط به أو النفور منه .

وفى المجال العربي فان التحديات الضارية التي يواجهها الوطن العربي من الوجود الصهيوني الدخيل والامبريالية العالمية وعلى رأسها وبالاساس الولايات المتحدة الامريكية ، والصراع الضارى الطويل الذي يواجهه الوطن العربى على طريق استخلاص حقوقه التى طال نهب الاستعمار لها والتى لا زال يحاول أن يبقى منها على اقصى ما يمكنه الابقاء عليه ولاطول مدة ممكنة .. كل هذا يوجب علينا ان نترابط معا على الطريق العربي القومى فى مواجهة هذه التحديات الضارية التى ينتظر أن نعيش معها ونشغل علينا حياتنا لامد غير قصير وأن نبذل قصارانا حتى يمكن أن نجعل هذه المنطقة منطقة قوة وتقدم ، فنحاول القضاء على التجزئة والتخلف ونسرع بمعدلات التنمية ونزيد من قوتنا الذاتية ولا يكون ذلك الا بالتكامل الاقتصادى العربى الشامل على طريق الوحدة السياسية الشاملة .

ولقد كان هم الاستعمار ولا زال أن يبقى على هذه المنطقة منطقة ضعف ليظل قادرا على أعمال خططه فيها ومنطقة تخلف لتظل ضعيفة ، مستغلة مربوطة به وتابعة له .. ومن هنا فان مصلحته تناقض مع الاتجاه القومي الوحدوي الانمائي — وبأسرع معدل مستطاع — عن طريق التكامل الذي يدعم الى جانب ذلك قوتنا الذاتية الجماعية فى مواجهة التحديات .

ومن العبارات ذات المغزى ما قاله لورنس عن البلاد العربية الجديدة بعد معاهدة سيفر :

"If properly handled, they would remain in a state of political mosiac, a tissue of small jealous principalities incapable of cohesion."

واذا كانت بعض التناقضات فى الاتجاهات السياسية والمصالح وما معها من مخاوف قد ادت الى أن تكون نتائج الجهود المبذولة نحو الوحدة الاقتصادية نتائج غير مرضية بضآلتها وتقطع حركتها وتعثرها فان هذه كلها مصاعب يمكن التغلب عليها بالصبر بالتدرج وعدم الاندفاع والتوفيق والتنسيق بما يراعي الظروف ويحقق بالنهاية أقصى مصلحة ممكنة للجميع وللمجموعة ككل .

ولقد لعبت التطورات الراهنة ادوارا ايجابية فى دفع السير على طريق المزيد من التعاون والترابط الاقتصادى وعلى طريق التكافل الجماعى بناء وأمنا .

فالتعدي الاسرائيلي مع ما بينه وبين قوى الاستغلال غير المتكافيء فى المنطقة يشكل خطرا على الجميع وليس على دول المواجهة فقط ، كما انه يعيق حركة بلاد المنطقة على طريق المزيد من استخلاص حقوقها المسلوبة ، الامر الذي انعكس على حركتها معا بشكل واضح بعد عام ١٩٦٧ .

ثم كانت وقفة البلاد البترولية معا منذ عام ١٩٧٠ وكانت حرب اكتوبر وما جاء معها من حركة بترولية ، كل ذلك غير فى الصورة الكثير وبشكل بارز .

فقد أظهرت التحديات التى تواجهها المنطقة — وخاصة بلاد الخليج التى تواجه تحديا ضاريا — ضرورة الترابط وضرورة تدعيم القدرات الذاتية فى مواجهة المخاطر التي تهدد ثروة المنطقة وسيادتها على مواردها ومقدرتها . وابرزت الاحداث قيمة العمل الجماعي والتساند المتبادل فيما يمكن أن يتحقق من مكاسب وفى حماية هذه المكاسب . وظهرت فى هذا المجال أهمية التكافل بين البلاد الغنية بثروتها الناتجة من البترول والدول التي تمتلك موارد اخرى تفتقر اليها بعض الدول البترولية — الامر الذي يجعل تلك

الجانبين ليس فقط اضـــافة الى امكانات الجميع وانما أيضـــا قوة أكبر للجميع وتأمين أكبر للجميع وتمكين أكثر فاعلية لتحقيق المزيـــد من المكاسـب .

هذا اضافة الى أهمية الايرادات البترولية فى تنمية البلاد البترولية ذاتها وفى تنمية البلاد العربية غـــير البترولية بما يحل مشـــاكل الانماء السريع لدى هذه البلاد ويعوض ــ عن طريق الاستثمار المفيد المغل للعائد على المدى الطـــويل ــ البلاد البترولية عن ثروتها التي ينظر أن تصل الى نهايتها بعد حين . وبهذا يتحقـــق تكامل وترابط مفيد للجميع ومستمر على مدى طويل يدعمه أن يحس صاحب رأس المال بأهمية الجانب الآخر في استغلال ثروته وتدعيم أمنه وتقوية وزنه ومركزه وقدرته التساومية وأن الجانب الاخر بهما يتحقق له فى خير من المزاوجه بين هذه الثروة البترولية وبين ما يتوفر لديه من موارد بشرية ومادية اخـــرى وما يتحقق للكل من قدرة على اعمال علاقات مع الخارج اكثر تكافؤا وتوازنا وعدالة . ومن ثم تعطى الدول البترولية الاولويـــه للبلاد العربية بعدها هي ، وتعطي البلاد العربية غير البترولية لشقيقاتها البترولية كل ضمان يعمق فيهـــا الشعور بالطمأنينة على استثماراتها بما يزيد من امكانات الحركة المشتركة والمتبادلة لخير الجميع .

والذ يلا شك فيه أن الاهمية الضخمة للثروة البترولية العربية قد لعبت دورا فى هذه الصورة الجديدة ، كما انها ــ مع ضراوة التحديات التي تواجهها المنطقة والصراع المصيري الطويل الذي نمر بخبراته كل يوم ــ قد أدت الى حدوث تقارب بين بلاد المنطقة المختلفة جعل كثيرا من التناقضات بينها تتراجع الى خلفية الصوره ازاء التحديات الضارية التي تواجهها جميعا وينبغي أن تواجهها معا .

بل اكثر من ذلك فان كثيرا من البلاد التي حباها الله بثروة كبيرة لم يسعد بمثلها جيرانها الذين يعانـــون من تخلف رهيب وفقر مدقع قد رأت فى حكمة أن تسارع بمد يدها الى شقيقاتها الاكثر تخلفا الاقل حظا علـــى وجه العموم بما يقلل من المعاناة ويخفف من الشعور بعمق الهوة واتساعها بين الجانبين الامر الذي قد يثير متاعب فى الجميع وللجميع مما يمكن تجنبه أو التخفيف منه . وهذا بدوره يساعد على تمهيد الطريق للمزيد من التعاون الاقتصادي على طريق التكامل والوحدة بما يحقق الخير للجميع وبما يضمن المزيد من الامن وبما يرفع درجـــة الاستقـــرار .

على أنه رغم الكثير الذى تحقق فى الفترة الاخيرة ــ بخاصة ــ فان مظاهر التعـــاون تبدو اقل بكثير من مقتضيات المرحلة التي نمر بها ، ولا زال على الجوانب العربيه المختلفة فى ميـــدان التعـــاون والتكامـــل الاقتصادي أن تعمل الكثير حتى يمكن تحقيق المزيد من التعاون فى اطار استراتيجية شاملة للوطن العربي ككل تضمن له السير بخطى حثيثة نحو المزيد من النماء والتوحد والقوة فى تناسق وتوفيق وعلى اساس واع مخطط بما يمكن من تحقيق الافادة المثلى مما لدينا من الامكانيات ومن الصمود الاقوى على الطريق لمواجهة التحديات وتحقيـــق الاهـــداف . .

« ان أهم التحديات التي تواجه امتنا فى هذه المرحلة هو الواقع المتخلف اقتصاديا واجتماعيا من جهـــه ووجود الاموال وتعرضها للخسائر من جهة ثانية ، وعدم الربط بينها وبين حاجات التنمية الاجتماعية فى ظـــل التكامل الاقتصادي العربي من جهة ثالثة » .

« ولم تعد فكـــرة التكامل الاقتصادي وضرورتها كمدخل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريع وتائرها والحفاظ على مكاسبها محلا للمناقشة فى أي مكان فى عالم اليـــوم ، ولقد تخطت فكرة التكامل الاقتصـــادي وضرورتها فى الوطن العربي مرحلة البحث فى مبررها الى مرحلة البحث فى وسائل تحقيقها وتسريع جني الثمار المرتبـــة عليهـــا » .

وتوفـــر اتفاقية الوحدة الاطار المـــرن الذي يحقق القدر الضروري الذي يستطيع كـــل البلاد العربية المساهمة فيه وبذلك تترك للتعـــاون الثنائى أن يحقق خطوات أبعد من القدر المتحقق فى اطار المجلس ــ ومن ثم يكون لبنة فى طريق الوحدة الاقتصادية العربية وأحد اساليب تسريع مسيرتها .

---

* ولسنا بحاجه الى أن نؤكد هنا اهمية التعاون والتكامل مع بلاد العالم الثالث ــ عموما ــ في هذا المجال وفى مجال الحركة على طريق تحقيق اهدافنا المشتركة ــ على أن الحديث التفصيلي فى ذلك يخرج عن نطاق هـــذا البحـــث .

وتنص المادة ١٥ من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أنه « يجوز لبلدين عربيين أو أكثر من بلدان الاطراف المتعاقدة عقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية » .

ان خير استثمار لصيغ التعاون الاقتصادى العربى هو أن نلتقى جميعا عند حد أدنى من التعاون الشامل ونلتقى ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا أو أكثر على أى حد يزيد عنه .

على أننا ينبغى أن ننبه الى أننا اذا كنا نجيز قيام تعاون اقتصـادى أكبر بين مجموعة من البـلاد العربية أي على مستوى الاقاليم الاجزاء من الوطن العربي مما يتحقق على المستوى الكل الشامل فان مـن المهم أن نتجنب الاثار السلبية لمثل هذا الشكـل من التعاون على الاستراتيجية العربية الكبـرى التي توصلنا الى « الهدف النهائي فى اقامة الاقتصاد العربي المتكامل كوسيلة للقوة العربية الذاتية وأداتها الضاربة » .

واذا كنا لا نمانع فى ، بل نرحب ، بقيام تعاون فى مجال أو اخر مثل تنسـيق النشاط فى قطاعات معينة كالاسمدة والبتروكيماويات والحديد والصلب ... الخ . أو القيام بنشاطات اقتصادية على أساس مشتـرك مؤخرا من فكرة انشاء شركات لتمويل التجارة الخارجية للبلاد العربية والتجارة الداخلية بين البلاد العربيـة بين عدد من الدول العربية كما حدث في مجال التعدين والاستغلال الزراعي والانابيب وما جاءت به الانبـاء وشركة عربية نقل وبناء الموانىء وعمل دراسات لامكانات الاستثمار فى طول الوطن العربى بمدة لا تتجاوز مؤخرا من فكرة انشاء شركات لتمويل التجارة الخارجية للبلاد العربية والتجارة الداخلية بين البلاد العربيـة عاما واحدا تتكلف ١٥ مليون دولار ويتبناها صندوق الانماء بالامم المتحدة ومجلس الوحدةالاقتصادية والصندوق العـربي للانماء .. . .

واذا كنا لا نمانع فى ، بل نرحب ، بقيام درجة اكبـر من التعاون فى منطقة عربية جزء كمنطقة الخليجمثلا

فاننا نشترط لذلك أن يكون فى الاطار العربي الاعم ولا يعـوق الحركة نحو التعاون والتكامل والوحـدة العربية الاشمل بما يساعدها ويدعمها . فذلك ليس من مصلحة الدول العربية الاخـرى فقط وانما هو أيضا من مصلحة بلاد الخليج ذاتها فهو يعطيها تكاملا أكبـر وأشمل واقتصادا أكفأ وأكثر اكتفاء وأقوى وثقلا دوليا أكبر وتعاملا مع الخارج أجدى وأفيد وقدرةعلى التساوم أكبر .. ضغطا وتأثيرا .. فى عصر التكتلاتالكبيرة .

فاذا انتقلنا الى امكانات التعاون فى الاقليم العربي الجزء أي الخليج العربي وذلك في نطاق الاطـار العربى الـكل العام فاننا نلاحظ أن هذه المنطقة تضم الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، العراق ، العربية السعودية ، الكويت ، قطـر وأنها جميعا فيما عدا العـراق والعربية السعودية بلاد صغيرة مساحة وصغره وبشكل واضح سكانا بل ان الامارات العربية المتحدة كانتالى عهد قريب سبعامارات منفصلة لم ترتبط معا برباط الدولة الواحدة الذى نرجو له المزيد من التوثق مع الايام ــ الا منذ ما يزيد قليلا على ثلاث سنوات وهى تعاني بشدةمن نقص الايدي العاملة المدربة ومن ندرة الكفايات الفنية ، وحتى بالنسبة للعراق والسعوديـة فانها لا زالت تحتاج لليد العاملة المدربة وللخبرات الفنية فى غير قليل من المجالات .

وأكثر من هذا فان مجموع سكان كل هذه البلا بما فيها العراق والعربية السعودية لا تصل رغم ما تحتويه من سكان خارج هذه البلاد ــ عرب أو غير عرب ــ الى ثلثى مجموع سكان ايران وحدها على الجانب الاخر من الخليج وتشترك هذه البلاد جميعا وبشكل عام فى تخلفها الاقتصادى وتحتاج الى جهود ضخمة للتغلب على التخلف ودفع عجلـة التنميـة.

ولا شك أنها تستطيع ــ اذا تعاونت معا ــ على طريق الوحدة الاقتصادية ــ بالتدريج ــ وفى اطار التعاون العربى الاشمل ــ أن تواجه مشاكلها بكفاءة أكبر وأن تحقق نموا اقتصـاديا أكبر وأكثر توازنا وأن تتجنب كثيرا من الضياع الذي ينجم عن كثير من التكرار وعدم الافادة من السوق الاكبـر وحجم الانتاج الامثل .

كما تشترك هذه ابلاد ــ بسبب ثروتها البترولية والاستغلال غير المتكافىء لها بواسطة الغرب وخاصة الولايات المتحدة ولمدة طويلة مع محاولة الغرب الابقاء على كل ما يستطيع الابقاء عليه من سيطرته واستغلاله ــ فى أنها ــ عموما وخاصة ــ فيما عدا العراق والسعودية ــ بالمقارنة بما تواجهه من تحديات يـرى البعض ان سلطنة عمان واحدة من دول منطقة الخليج .

خليجية أو غير خليجية ــ أضعف من أن تواجه التحدي فرادى ، ومن مصلحتها أن تلم شملها وتجمع قواهـا فى هذه المواجهة ــ بل يمكن القول أنها حتى بتجمعها فى حاجة الى التكامل العربىالشامل لمواجهة ما يتهددها من مخاطر وهي مخاطر يمكن ان تكون اكبر من حدود امكاناتها .

واذا كان البعض ينادي بفكـرة تحييد الخليج (الدكتور وحيد رأفت مثلا) فاننا نـرى أن هذه الفكرة فكرة غير واقعية بل هي أقرب الى الخيال . واذا كان ذلك كذلك فلا بد للبلاد العربية أن تدعم مركزها بالعمـل المشـتـرك .

وحتى حين تنادي بالتعاون مع الجارة ايران ــ ما كانت مستعدة لهذا التعاون ــ فان الترتيب لهـذا التعاون يتحقق بدرجة أكبر من التكافؤ بين الطرفين لو أن الجانب العربي كان يتحرك كلا واحدا ومعا .

واذا كان النفـط وما نجم عنه من ثروات ضخمة قد ساعد على تثبيت نظم الحكم القائمه في كثير مـن هذه البلاد فانه ايضا قد أدى الى فتح هذه البلاد لكثير من المجموعات البشرية المتنوعة ، وفتحها على البلاد فيما حولها وعلى العالم الخارجي الامر الذي كان عاملا هاما من العوامل وراء القلق الاجتماعي الموجود فـي بعض هذه المناطق وفيما حولها . ولقد كان من أحكـم الامور ما حدث من قيام اتحاد الامارات العربية علـى أساس من التكافـل المشترك الى حد كبير وخاصة ان اعداد السكان في الامارات ليست اعدادا ضخمة مخيفه بل ان بعض البلاد البترولية قد وجد من الحكمة أن يمد يده بالمعاونة الى أشقائه حتى في المناطق المجاورة في الجنوب العربي مخففا بذلك من الاثار الضارة التي يمكن أن تنجـم من الاحساس العميق بالفارق الكبـير بين جزء من المنطقـة وجزء آخـر منهـا .

وتشتـرك هذه البلاد في أنها تعتمد اعتمادا اساسيا أو كبيرا جدا علـى تصدير البترول وخاصة البترول الخام الى الخارج وان هذا البترول يدر ايرادا ضخما . وهناك كثير من القضايا المتصلة بالبترول والتي تهم هذه المجموعة ويمكن أن تواجهها معا بقدرة أكفأ وأكثر فاعليه وتحقق من ثم لنفسها جماعة ــ خيرا أكبر .

ومن ذلك مثلا التنسيق فيما بينها فيما يختص بالتسعير والانتاج ــ كما حدث الى الان في نطاق الاوبيـك ككـل . ومن ذلك مثلا الترتيب الجماعي في مواجهة أي تصرف تقـوم به الشركات أو الدول المستهلكة . ومن ذلك العمل على تولي هذه البلاد لعملية الانتاج بنفسها من الناحية الفعلية وكذلك تولي العمليـات البترولية الاخرى التالية لمرحلة الانتاج والتنسيق فيما بينها فيما يتصل بهذه المراحل والنشاطات . ومن ذلك على سبيل المثال التصرف المشترك في الترتيبات البترولية مع الخارج وفي استثمار ما يفيض من الايراد البترولي بما يضمن استثمارا آمنا مستقرا وايرادا منتظما مستمر محل البترول الذي لا بد وأن ينتهي الى النفاذ ، ويعطي قدرة أكبر على المواجهة والمساومة في هذه المجالات .

كذلك فان المنطقة كما اسلفنا بقلة عدد سكانها عموما تواجه مشكلة في هذا المجال وخاصة مـع وجـود الصناعة البترولية والامل في الانماء الاقتصادي وباقصى ما يمكن وما تحتاجه النشاطات المختلفه من أيد عاملة وقوى عاملة مدربة وخبرات فنية وما يقتضيه ذلك من ترتيبات وتسهيلات وما تحتاجه الوضع من توفير تسهيلات التدريب في المجالات المختلفة وما ينجم عن وجود قوى عاملة بنسبة كبيرة من الخارج في قلب المنطقة مـن آثار وما يتصل بها من قضايا .. كـل هذه امور جادة يمكن تناولها في المنطقة ككل على أساس مشترك بما يحقق مصلحتها وذلك في اطار ترابط عربي صحي شامل .

الا أن المنطقة لا تزال تعاني من كثير من معوقات للتعاون المشترك ، فهناك كثير من المشاكل مثل مشاكل الحدود بين كثير من هذه البلاد احداها والاخرى ، وهناك كثير من الحساسيات والخصومات والمخاوف ، ولا تتردد القوى الخارجه التي لها مصلحة في ابقاء الاوضاع على حالها في اذكاء نارها أو حتى في خلقها أصـلا وهناك النزعات المحلية الضيقة واختلاف انماط ومناهج الحكم في الاقطار الخليجية .. الخ .. الخ .

وواجب الدول الخليجة ..بل وواجب البلاد العربية جميعا أن تعمل على ازالة الحساسيات وتسويـة المشاكل بين هذه البلاد ، ومن ذلك ما تم من تسوية مشـاكل الحدود بين السعودية والبحرين والسعودية والامارات والعمل على تسوية الخلافات بين العراق والكويت مثلا ومحاولات دفـع التعاون بـين العـراق والسعودية خطوه الى الامام الخ . كذلك يمكن الاشارة في هذا المجال الى محاولات الوساطة في قضية ظفار .

وقد أدت الظروف البترولية والعربية الـى ان تتحرك البلاد العربية لتسوى خلافاتها وتتقارب من بعضها ويكفي أن نشير ــ الى جانب ما سبـق ــ الى تصريحات السيد / سالم ربيع علي فيما يتصـل بالعلاقات بين اليمن الجنوبية واليمن بلاد الجنوب والخليج العربية ، ويذكر أحد الكتاب اننا امام ظاهرتين هامتين اولاهمـا : تقارب واضح بين الكيانات السياسيـة ذات الانظمة المتشابهة . وثانيتهما : الانفتاح والحوار بـين الاتجاهين السياسيين والمختلفين على طول سواحل الخليج والجزيرة . وهذا يمكن من المواجهة الاقدر للتحديات .

كذلك من واجب دول المنطقة أن تعمل ــ بجانب الخطوة السابقة التي تمهد لتحقيق المزيد من التعاون ــ أن تعمل معا على وضع اسس التعاون الشامل بينها ضمن أطر محددة وقائمة ومستمرة .

وقد عقدت بعض اتفاقات حديثة وان كانت مقصورة على بعض دول الخليج ومحدودة بالمسائل غير السياسية ويدعو البعض لوحدة تدريجية اقتصاديه وثقافية واجتماعية ثم سياسية . كما يدعو الى تنسيق السياسة الخارجية وتوحيد التمثيل الدبلوماسي والتمثيل فى المنظمات الدولية وتنسيق السياسة الدفاعية . كما لعبت الاوبيك العربية دورا هاما بتبنى عدد من المشروعات المشتركة ذلك أن « الدول المنتجة تدرك أن عليها أن تعمل على دعم وتنمية قدراتها الذاتية فى مجال النفط وأن أسلم الطرق الى هذه الغاية هو التضامن فيما بينها لتنفيذ مشروعات نفطية مشتركة » ومن هذه المشروعات مشروع الناقلات ورأس ماله ٥٠٠ مليون دولار وشركة الاستثمارات العربية ورأسمالها ١٠٠٠ مليون دولار ومشروع الحوض الجاف الذي وضع حجر الاساس له في ١٩ / ٢ / ١٩٧٥ وبهذه المناسبة اعلن رئيس وزراء البحرين أن « المشروع يتجاوز ولا شك المنافع الاقتصادية والانمائية المعقودة عليه ، وسيسجل لهذه الامة الكبيرة هدفين ساميين طالما راود خواطر أبنائها المؤمنين بوحدتها وهما التعاون العربي باوسع معانيه والاستثمار الانتاجي الفعال لمواردها وثرواتها النابضة » .

هذه المشروعات وغيرها مما تشترك فيه بلاد الخليج باهمينها الكبرى فى الاوابيك وكذلك مما يقوم فى الخليج على أساس من الدراسة والتنسيق تقوم على أساس تكامل المنطقة الواحدة وتدعم هذا التكامل . ونحن نرجو أن يتحقق منها ومن غيرها الكثير .

ان التعاون المشترك بين دول الخليج ــ على طريق الوحدة ــ ضرورة لا غنى عنها ويكفي هنا أن نشير الى ما جاء فى تصريح لولي عهد البحرين فى زيارته للكويت« بما أن هذا العصر هو عصر الدول العملاقة ممن الواضح أنه ليس هناك مجال للدول الصغيرة للبقاء منفردة وان حاولت فان ذلك سيدفعها حتما للمزيد من التخلف والضعف فى الوقت الذي تزداد فيه الدول المتقدمة تقدما وكل ذلك يدفعنا للايمان بمبدأ التعاون القائم على حسن النية أولا ووضوح الرؤية ثانيا » .

وفي اجابة له عن سؤال عن الاتحاد بين البحرين وقطر واتحاد الامارات اجاب وزير خارجية البحرين محرر الجمهورية (١٢ / ٢ / ١٩٧٥) :

« أن هذه البلاد قليلة السكان وهي فى اشد الحاجة للوحدة ومصير المنطقة يحتاج الى كيان موحد وهناك بعض العقبات التي عطلت الوحدة حتى الان ... ولكن هذا العام سيشهد اجتماعا على مستوى القمة بين هذه الامارات لوضع اسس التكامل بينها » .

على اننا نعود فنذكر أن هذه الجهود الخليجية لا يمكن الا أن تكون فى اطار تكامل عربي اشمل هو ضروري لتنمية موارد المنطقة واستغلالها الاستغلال الامثل الذي يحقق الخير الاعظم لابناء المنطقة والذي يحقق الخير للوطن العربي جميعا .

ونحب ان نؤكد فى النهاية « أنه لا نجاح لتكامل اقتصادى عربى الا اذا انتشر الوعى به وازداد التصميم عليه ودق التخطيط له والا اذا عهد بادارته الى أجهزة كفؤة متعاونة وضمن لقراراتها قدرا محسوسا متزايدا من التنفيذ الصادق السريع » .